الاقتصاد العراقي في العهد الملكي

م. عقيل مكي كاظم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 10001،
lightlilo333@gmail.com

الملخص

تطرق المقال الى ما قدمه مجلس الاعمار العراقي منذ تأسيسه عام 1951 ولغاية 1958 من مشاريع وبنى تحتية كان لها ابلغ الاثر في الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة كما تطرق الى وضع الاقتصاد العراقي بشكل عام وماخصصه لهذا المجلس وماهي نتائج تأسيسه وابرز ماقدمه كما القى الضوء على واقع الزراعة والصناعة والخطط التي كانت موضوعه لدعم الاقتصاد العراقي في حينها وهو ما سيتم طرحه في مقال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، العهد الملكي

المقدمة

في نهاية العام 1950 تم تأسيس مجلس الأعمار الذي اخذ على عاتقه النهوض بالواقع العمراني، الاقتصادي والصناعي في العراق، ورفع مستوى معيشة الشعب من خلال الوظائف وفرص العمل إلى ستوفرها المشاريع المنجزة ، ووضع منهاج تنفيذ للمشاريع المتعددة، مع تقديم تقرير سنوي حول ما تم أعماره والمقترحات للمشاريع الجديدة ولكي يتسنى له ذلك فقد قام المجلس بمسح عام شمل جوانب ميدانية لموارد البلد المستغلة وغير المستغلة وذلك عبر خمسة دوائر فنية يتألف منها هذا المجلس وهي دوائر الزراعة, الصناعة, النقل, الإسكان والري والتي تقوم بدورها في رسم وتنفيذ مشاريع الاستثمار لهذه الموارد وتسليمها إلى الوزارات المختصة لغرض إدارتها وصيانتها ..

يذكر أن هذا المجلس بدأ أعماله في العام 1951 وقد خصص له مبلغ 65,7 مليون دينار (وهو بالتأكيد رقم كبير في ذلك الوقت) ثم ازداد ماخصص له إلى 155,4 مليون دينار عام 1953 على اثر إبرام اتفاقية مناصفة الإرباح مع الشركات الاجنبيه, إذ فرض رئيس الوزراء في العام 1952 الباشا نوري السعيد على الشركات الأجنبية استقطاع نصف أرباحها كريع للدولة لترتفع موازنة العراق إلى الضعف عام 1953 فضلا عن مد أنبوب نفط كركوك – بانياس عام 1952 كل ذلك انعكس بالتأكيد على زيادة تخصيصات العراق لقطاعاته المختلفة وبضمنها مجلس الأعمار وهذا الأخير بدوره وضع خطة خمسيه كفيلة بالاستفادة من التخصيصات المرصودة له وترجمها ايجابيا على ارض الواقع الاقتصادي العراقي وسار بها بالاتجاه الصحيح مبلورا بذلك سعيه الحثيث الرامي إلى تنمية الاقتصاد العراقي فقسم لذلك تخصيصاته المرصودة لتنفيذ خطته الخمسية (1951- 1956) وكالاتي :

للزراعة	%34,4
للصناعة	%19,9
للنقل	%17,2
للإسكان	%11,6
الري وأخرى	%16,9
المجموع	%100

وكتعقيب بسيط على هذه النسب نجد أن النسبة المخصصة للزراعة هي نسبة أكثر من واقعية فالقطاع الزراعي في ذلك الوقت كان اكبر القطاعات الاقتصادية فهو المسؤول عن 30% من الدخل القومي وهي نسبه كبيرة بالتأكيد (بالمقارنة مع النسبة من عام 1958 ولغاية اليوم) إذ استحوذ هذا القطاع على 70% من الأيدي العاملة ولم يكن مجلس الأعمار في وقتها مبالغا في تخصيص هذه النسبة للزراعة رغم اكتشاف النفط في العراق عام 1925 في حقول بابا كركر في كركوك وبدأ بإنتاجه عام 1927 وصدر أو

مقال

شحنه عام 1934 وهو بذلك أقدم كل الدول العربية اكتشافا وإنتاجا وتصديرا لهذه السلعة الحيوية, إلا أن مجلس الأعمار فضل الاعتماد على القطاع الزراعي وأهتم وهو احد أهم انجازات المجلس التي سنعرج عليها في النقاط التالية :

1. تطوير القطاع الزراعي نظرا لامتلاك العراق المقومات التي تؤهله للرياده في هذا المجال كامتلاكه لنهري دجله والفرات وروافدهما والأراضي ألصالحه للزراعة كل ذلك دفع الحكومة إلى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي وهو قطاع لايتقادم أو يبلى نظرا لحاجة البشر إلى المنتوجات الزراعية في كل زمان ومكان فضلا عن اعتبار القطاع الزراعي بمثابة القطاع القائد لبقية القطاعات والمسؤول عن تنشيطها كالقطاع الصناعي أي تعليب المنتجات الزراعية وكنتيجة طبيعية لذلك فقد ازدهر القطاع التجاري بفعل تصدير هذه المنتجات إلى الخارج إذ وصل اعتماد العراق (وهي نقطه مهمة جدا) على النفط إلى اقل من 40% قبل عام 1958 في حين أنها بدأت بالتزايد بعد هذا العام شيئا فشيئا إلى إن وصلت مديات قياسية وهي أكثر من 95% بعد 2003 وهي نقطه سلبية تؤخذ على الاقتصاد العراقي أحادي الجانب نظرا لتأثر اقتصاده بشكل كبير ومباشر بانخفاض أسعار النفط وخير دليل على ذلك ماحصل في عام 2014 عندما انخفض سعر النفط إلى 40 دولار بعد أن كان 120 دولار, أي بمعنى أكثر وضوحا أن العراق كان يملك البديل الاقتصادي عن النفط الذي يفي باحتياجاته ويغطي نفقاته بعيدا عن اعتماده على تصديره لسلعه متذبذبة الأسعار متأثرة بحالة الاقتصاد العالمي وما يجري فيه من انكماش من الممكن بكل سهوله للاقتصاد العراقي استيراد نتائجه السلبية لتنعكس حينها على اقتصاده .
2. انجاز سد الرمادي وبحيرة الحبانية عام 1956 لتحويل المياه إليها من نهر الفرات في أوقات الفيضان فضلا عن مشروع سد وبحيرة الثرثار في نفس العام ولنفس الغرض ولكن على نهر دجلة وخاصة بعد فيضان بغداد عام 1954 ومن الجدير بالذكر أن لهذين المشروعين على نهري دجلة والفرات أهمية كبيرة جدا في القضاء على مشكلة الفيضانات وخاصة أواخر الشتاء من كل عام, ناهيك عن سد دوكان عام 1954 وانتهى العمل به عام 1959 ودربنديخان عام 1956 وسد بطمة المقام على نهر الزاب الصغير وخزان بخمة المقام على نهر الزاب الكبير فضلا عن مبزل الصقلاوية، ومشروع مزارع المسيب الكبير الذي يتضمن إنشاء مزارع حديثة للفلاحين وفق احدث تصاميم القرى الريفية العصرية في ذلك الوقت.
3. شهدت بغداد وباقي المحافظات حينها نهضة عمرانية تجلت في أنشاء الطرق البرية كطريق بغداد – حله – نجف وطريق بغداد _المحمودية وبغداد _ الفلوجة وسكك الحديد والجسور كجسر الملكة عالية (الجمهورية حاليا) وجسري الحلة والهندية وجسر الأئمة ومحطات الطاقة الكهربائية كوضع حجر الأساس لمحطة كهرباء المنطقة الوسطى ومعامل المواد الغذائية كمعمل ألبان أبو غريب ومعمل السكر في الموصل ومعامل الاسمنت كمعمل الإسمنت الحكومي في سرجنار والمتحف العراقي ومعمل النسيج القطني في الموصل.
4. أنشاء مشاريع الإسكان وذلك وفق خطة تقضي ببناء 400 ألف دار لغاية عام 1980 وقد تم لغاية عام 1958 إنشاء 25 ألف دار سكنية في مناطق الوشاش والإسكان والشالجية وكرادة مريم بالتعاون مع شركة دوكسيادس البولندية لحل أزمة السكن التي قد تواجه العراق بعد ذلك وبالفعل فالعراق حاليا يعاني من أزمة سكن خانقة وخاصة في بغداد التي تشكل اقل من 1% من مساحة العراق الإجمالية في حين أن نسمتها وصلت حاليا إلى حوالي 8 مليون نسمه وهو بالتأكيد مؤشر سلبي على سوء التوزيع الديموغرافي وهذا طبعا إن دل على شيء فإنما يدل على بعد النظر الذي امتلكه هذا المجلس لما يمكن أن يواجه العراق مستقبلا.
5. افتتاح المختبر المركزي لبحوث الذرة المرتبط باللجنة الذرية في مجلس الأعمار وبالتزامن مع افتتاح هذا المختبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط ((في الوقت الذي لم تكن هناك العديد من دول المنطقة والعالم العربي والإسلامي قد حصلت على استقلالها حتى)) فقد أهدت الحكومة الأمريكية لهذا المختبر مكتبة ضخمه ضمت عشرات الكتب والبحوث عرفت في حينها بالمكتبة الذرية فضلا عن إنشاء محطة الإذاعة الجديدة في أبو غريب.

وضع حجر الأساس لعديد المشاريع التي كان لهذا المجلس الفضل فيها ولكن للأسف نسبت إلى غيره بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 مثل بناية جامعة بغداد عام 1957 ومدينة الطب وكلياتها في الباب المعظم ومستشفى الكرخ العطيفية والكاظمية التعليمي وبناية البرلمان العراقي في كرادة مريم معمل الورق في البصرة ومعمل الحديد والصلب في جنوب. ناهيك عن مشاريع أخرى عديدة لامجال لسردها هنا ..

نكتفي بهذا القدر ومن الله التوفيق ..

المصادر :

1. بالوك, توماس, سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق, ترجمة محمد سلمان حسن, مطبعة العاني بغداد 1958.
2. رحمن عبود, زيد, الاوضاع الاقتصادية في العراق 1921 – 1945, جامعة بابل, كلية التربية للعلوم الانسانية, 2023.

مقال

3. بديوي, صباح حسن, التطورات الاقتصادية في العراق 1953 – 1955, جامعة القادسية, كلية التربية للبنات, 2021.
4. عيسى, ماجد خالد احمد, تاريخ الاقتصاد العراقي منذ نهاية الحكم العثماني وحتى عام 1958, جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية, 2025.